

موجز التقرير الاقتصادي

الجزء الأول - أداء الاقتصاد المحلي:

١- تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٠٩، مقارنة بالنمو القياسي المحقق خلال الأعوام الستة السابقة، لتصل تلك القيمة إلى نحو ٣١٥٠٠,١ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقابل ٣٩٩٩٠,٥ مليوناً لعام ٢٠٠٨، وبما يمثل تراجعاً قيمته نحو ٨٤٩٠,٤ مليون دينار ومعدله ٢١,٢% مقارنة بنمو قيمته نحو ٧٤١٠ مليوناً ومعدله ٢٢,٧% خلال عام ٢٠٠٨.

٢- انخفضت القيمة المضافة من قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خلال عام ٢٠٠٩ بنحو ٩٤٢٢,٦ مليون دينار وبمعدل ٣٩,٩% خلال عام ٢٠٠٩ لتصل إلى نحو ١٤١٨٥,٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٣٦٠٨,١ مليوناً للعام السابق. وعلى إثر ذلك، تراجعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من ذلك القطاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ٤٥% خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ٥٩% خلال عام ٢٠٠٨. ويعكس التراجع المحقق في القيمة المضافة من قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خلال عام ٢٠٠٩ محصلة التطورات في أسواق النفط العالمية، وما صاحبها من انخفاض في مستويات أسعار النفط في تلك الأسواق، ومن أبرزها السعر الفوري لسلمة الخامات القياسية لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" الذي سجل تراجعاً نسبته ٣٥,٦% (من نحو ٩٤,٤٥ دولاراً للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠٠٨ ليصل إلى نحو ٦٠,٨٦ دولاراً كمتوسط لعام ٢٠٠٩) من جهة، وانخفاض إنتاج النفط الخام لدولة الكويت بموجب قرارات منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" بما نسبته ١٥,٥% (انخفاض الإنتاج الفعلي من نحو ٢,٦٧٧ مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٢,٢٦١ مليوناً كمتوسط لعام ٢٠٠٩) من جهة أخرى.

٣- ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية (ومن ضمنها صناعة المنتجات النفطية المكررة) لتصل إلى نحو ١٧٠٨٨,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ١٦١٦٥,٣ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨، وبما يمثل نمواً قيمته ٩٢٣ مليوناً ومعدله ٥,٧%، بعد أن حققت ارتفاعاً قيمته ٨٤٨,١ مليوناً ومعدله ٥,٥% خلال العام السابق. وعلى إثر ذلك، ارتفعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو ٤٠,٤% خلال عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٥٤,٢% خلال عام ٢٠٠٩.

٤- انخفض متوسط سعر برميل نـفـط خام الكـويـت التصديري بما قيمته نحو ٢٩,٩٨ دولارًا ونسبته نحو ٣٣,٣% (من نحو ٩٠,١٠ دولارًا خلال عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٦٠,١٢ دولارًا خلال عام ٢٠٠٩). كما انخفضت الكميات المنتجة من النفط الخام بما معدله ١٥,٥% (من نحو ٢,٦٧٧ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٢,٢٦١ مليونًا في المتوسط خلال عام ٢٠٠٩).

٥- تراجعت القيمة المضافة من صناعة المنتجات النفطية المكررة إلى نحو ٧٥٠,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٨٣٧,٨ مليونًا لعام ٢٠٠٨، مسجلة بذلك انخفاضًا بنحو ٨٧,٦ مليونًا ونسبة ١٠,٥%. وجاء ذلك التراجع في ظل انخفاض المتوسط المرجح لسعر تصدير البرميل المكافئ من المنتجات النفطية المكررة الكويتية بما قيمته نحو ٣٩,١٦ دولارًا ونسبته ٣٧,٩% ليصل إلى نحو ٦٤,٠٩ دولارًا خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ١٠٣,٢٥ دولارًا خلال عام ٢٠٠٨ من جهة، وزيادة إنتاج المصافي الكويتية من المنتجات النفطية المكررة بنحو ٦٩,٤٣ ألف برميل مكافئ يوميًا ونسبة ٧,٧% ليصل إلى نحو ٩٦٥,٥١ ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ٨٩٦,٠٨ ألفًا كمتوسط خلال عام ٢٠٠٨ من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات النفطية (قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، وصناعة المنتجات النفطية المكررة) لتصل إلى نحو ١٤٩٣٥,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ٢٤٤٤٥,٩ مليونًا لعام ٢٠٠٨، بما يمثل تراجعًا قيمته نحو ٩٥١٠,٢ مليون دينار ومعدله ٣٨,٩% مقابل نمو قيمته نحو ٦٤٩١,٧ مليون دينار ومعدله ٣٦,٢% خلال عام ٢٠٠٨. وعلى إثر ذلك، تراجعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع القطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو ٤٧,٤% خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٦١,١% خلال العام السابق.

٦- شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية (بعد استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكررة) نموًا قيمته نحو ١٠١٠,٦ مليون دينار ومعدله ٦,٦% لتصل إلى نحو ١٦٣٣٨,١ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بنمو قيمته نحو ٩١٦,٩ مليونًا ومعدله ٦,٤% خلال عام ٢٠٠٨. وقد سجل نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية أعلى معدل نمو في القيمة المضافة، حيث بلغ نحو ٨٢٦ مليون دينار ومعدله ١٧,٣% لتصل إلى نحو ٥٦١٢,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بنمو بلغ نحو ٦٩٦,٧ مليون دينار ومعدله ١٧% خلال عام ٢٠٠٨. وبناءً على ذلك، ازدادت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من ذلك النشاط إلى نحو ٣٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية مقابل نحو ٣١,٢% خلال العامين المذكورين على الترتيب. وقد شهدت جميع الأقسام الفرعية المكونة لنشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية نموًا في قيمتها

المضافة، ويأتي في مقدمتها نشاط خدمات الإدارة العامة والدفاع (بنحو ٥٦٩,٩ ملايين دينار وبمعدل ٢٧,٦%)، ونشاط خدمات التعليم (بنحو ١٥٨,٢ مليوناً وبمعدل ١٣%)، ونشاط خدمات الصحة (بنحو ٥١,١ مليوناً وبمعدل ١٠,٦%)، ونشاط الخدمات الشخصية والمنزلية (بنحو ١٧ مليوناً وبمعدل ٣,٦%).

٧- جاء التراجع في أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق، مدفوعاً بتراجع إنفاق العالم الخارجي على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ٨٦٩٥ مليون دينار ونسبته ٣٢,٩% ليصل إلى نحو ١٧٧٥٥ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٢٦٤٥٠ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري ناقصاً الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً بنحو ٢٠٤,٦ ملايين دينار وبمعدل ١,٥% ليصل إلى نحو ١٣٧٤٥,١ مليون دينار مقابل نحو ١٣٥٤٠,٥ مليوناً خلال العامين المذكورين على الترتيب. وتشير البيانات إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري)، والذي يمثل مجموع إنفاقهم على كل من الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات، قد بلغ نحو ٢٢٥٧٤,١ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مسجلاً بذلك تراجعاً قيمته نحو ١٢٣٧,٤ مليون دينار ومعدله ٥,٢% بعد أن حقق نمواً قيمته نحو ٢٦٦٦ مليوناً ومعدله ١٢,٦% خلال عام ٢٠٠٨. وجاء التراجع في هذا البند محصلة لتراجع التكوين الرأسمالي الإجمالي بنحو ٢٩٨١,٢ مليون دينار ومعدله ٤٠,٥% ليصل إلى نحو ٤٣٨٣,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نمو ٦٩٩,٩ مليون دينار ومعدله ١٠,٥% خلال العام السابق له من جهة، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص بنحو ١٧٤٣,٨ مليون دينار ونسبته ١٠,٦% ليصل إلى نحو ١٨١٩٠,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ١٦٤٤٦,٨ مليوناً خلال العام السابق من جهة أخرى.

٨- على صعيد المجاميع الرئيسية الأخرى للحسابات القومية بالأسعار الجارية، انخفض صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج بما قيمته نحو ٦٦٤,٦ مليون دينار ومعدله ٢٣%. وفي ضوء ذلك، سجل الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية تراجعاً قيمته نحو ٩١٥٥ مليون دينار ومعدله ٢١,٤% ليصل إلى نحو ٣٣٧٢٣,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٤٢٨٧٨,٤ مليوناً خلال العام السابق. أما الدخل القومي الإجمالي، فقد بلغ نحو ٣٢٤٠٦,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ٤٠٦٦٦,٣ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨، وبما يمثل تراجعاً قيمته نحو ٨٢٥٩,٦ مليون دينار ومعدله ٢٠,٣%. وكمحصلة لهذا التراجع في قيمة الدخل القومي الإجمالي من جانب، والزيادة في قيمة صافي التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي بنسبة ١,٥% من

جانب آخر، تراجع الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠٠٩ بما قيمته نحو ٨٣٠٢,٢ مليون دينار ونسبته ٢٢% ليلبغ نحو ٢٩٤٩٠,٥ مليون دينار، مقابل نحو ٣٧٧٩٢,٧ مليوناً لعام ٢٠٠٨. وقد أدى ذلك إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية بما قيمته ٢٣٩٢ ديناراً ونسبته ٢٢,٥% ليلبغ نحو ٨٥٦٥,٦ ديناراً خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ١١٠٤٨,٦ ديناراً خلال العام السابق.

٩- تباطأت وتيرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق، في ظل تناقص معدلات الطلب المحلي وتباطؤ الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للواردات من السلع الاستهلاكية خلال ذلك العام. وضمن هذا الإطار، تباطأ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من نحو ١٠,٦% خلال عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٤% خلال عام ٢٠٠٩. ويعزى إلى أن الجانب الأكبر (٧١,٨%) من ذلك الارتفاع قد تركز في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المتضمنة ثلاثة أقسام رئيسية تستحوذ مجتمعة على نحو ٥٩,٨% من الأهمية النسبية لجميع أقسام الإنفاق الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. ويأتي في مقدمة تلك الأقسام، قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه النسبي في تكوين الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نحو ٢٦,٧%) الذي مثل الارتفاع في المستوى العام للأسعار فيه بمعدل ٥,١% المصدر الأساسي الأول للارتفاع في المستوى العام لأسعار المستهلك، حيث شكل ما نسبته ٣٤,٨% من ذلك الارتفاع في المستوى العام لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق. ويأتي معدل الزيادة في أسعار قسم السلع والخدمات المنزلية (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١٤,٧%) بنسبة ٥,٩% المصدر الأساسي الثاني (٢٠,٧%) للارتفاع في المستوى العام لأسعار المستهلك. في حين مثل الارتفاع في المستوى العام لأسعار قسم المواد الغذائية (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١٨,٣%) بمعدل ٣,٢% المصدر الأساسي الثالث للارتفاع المذكور آنفاً خلال عام ٢٠٠٩.

١٠- على صعيد تطورات السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، ازداد إجمالي عدد السكان بمعدل ١,٣% خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بنمو معدله ١,٢% خلال عام ٢٠٠٨، ويعزى الجانب الأكبر (٧٢,٨%) من ذلك النمو إلى الزيادة في أعداد السكان الكويتيين بمعدل ٢,٩% وهو أقل من المستوى العام السابق والبالغ ٣,١%. أما أعداد السكان غير الكويتيين فقد شهدت نمواً بمعدل ٠,٥% خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بنمو معدله ٠,٤% خلال عام ٢٠٠٨. وقد صاحب ذلك نمو في إجمالي القوة العاملة في دولة الكويت أساساً إلى زيادة أعداد القوى العاملة الكويتية بنسبة ٤,٥%، كما تراجعت أعداد القوى العاملة غير الكويتية لتصل إلى نحو ١,٧٤٢ مليون فرد في نهاية ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ١,٧٥٢ مليوناً في نهاية العام الأسبق، مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبته ٠,٦%.

الجزء الثاني - التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

١- واصل عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) خلال عام ٢٠٠٩ ارتفاعه ليصل إلى نحو ٢٤٨٩٥,٨ مليون دينار في نهاية ذلك العام، مسجلاً بذلك زيادة قيمتها ٢٩٤٥,٦ مليون دينار ونسبتها ١٣,٤%، مقارنةً بمستواه البالغ ٢١٩٥٠,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ وبمعدل نموه البالغ نحو ١٥,٨% خلال ذلك العام. ويعكس الارتفاع في عرض النقد (ن٢) إجمالي النمو الذي شهده كل من شبه النقد وبما قيمته ٢٦٠١,٩ مليون دينار ونسبته ١٤,٨% (من ١٧٥٧٩,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨١,٨ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٩) من جهة، والكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ٣٤٣,٧ مليون دينار ونسبة ٧,٩% (من ٤٣٧٠,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٧١٣,٩ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٩) من جهة أخرى. وقد ساهمت الزيادة في كل من شبه النقد والكتلة النقدية في إحداث أثر توسعي في نمو عرض النقد خلال عام ٢٠٠٩ وبنحو ١١,٩% و١,٦% لكل منهما على الترتيب. وعلى صعيد الوضع النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام ٢٠٠٩، فقد جاءت الزيادة في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) نتيجة لارتفاع كل من صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو ١٨٣٦,٤ مليون دينار ونسبة ٢٤,١%، وصافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ١١٠٩,٢ ملايين دينار ونسبة ٧,٧%.

٢- ارتفع الائتمان المصرفي بما قيمته ١٤٣٦,٩ مليون دينار ونسبته ٦,١% لتصل أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة إلى نحو ٢٥١٠٤,٥ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ٢٣٦٦٧,٦ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٨ الذي سجل ارتفاعاً بما نسبته ١٧,٥% مقارنةً بالعام السابق له. وقد جاءت تلك الزيادة كمحصلة للزيادة في كل من قطاع العقار (٢٦,٣% من إجمالي رصيد التسهيلات) بما قيمته ٦٣١,٧ مليون دينار ونسبته ١٠,٦%، وقطاع التسهيلات الشخصية (٣٣,٤% للإجمالي) بما قيمته ٥٢٦ مليوناً ونسبته ٦,٧%، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (١١,٥% للإجمالي) بما قيمته ١٣٤,٧ مليوناً ونسبته ٤,٩%، وقطاع النفط الخام والغاز (٠,٩% للإجمالي) بما قيمته ١٠٦,٨ ملايين دينار ونسبته ٩٦,٣%، والقطاعات الاقتصادية المدرجة تحت بند "أخرى" (٦,٤% للإجمالي) بما قيمته ٧٣,٨ مليوناً ونسبته ٤,٨%، وقطاع الصناعة (٦% للإجمالي) بما قيمته ٣٥ مليوناً ونسبته ٢,٤% من جهة، والتراجع في كل من قطاع الإنشاء (٦,٥% من الإجمالي) بما قيمته ٤١,٨ مليوناً ونسبته ٢,٥%، وقطاع التجارة (٩% للإجمالي) بما قيمته ٢٩,٢ مليوناً ونسبته ١,٣% من جهة أخرى.

٣- قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٩ بإجراء تخفيضين على سعر الخصم وإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها إليه البنوك المحلية والتي يقبل بنك الكويت المركزي خصمها أو

إعادة خصمها بمقدار ٧٥ نقطة أساس ليصل سعر الخصم إلى ٣% في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٣,٧٥% في نهاية عام ٢٠٠٨. وقد جاء قرار بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم استمراراً لجهوده الرامية إلى تقليص تكلفة الائتمان المحلي وبما يساهم في تعزيز دعائم النمو في الاقتصاد المحلي في ظل المؤشرات المتوافرة لانحسار الضغوط التضخمية. ويُعتَبَر سعر الخصم سعراً محورياً ترتبط به، وضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. كما استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٩ في تطبيقه لهيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ ٣٠ مارس ٢٠٠٨ الذي يقضي بإضافة ما لا يتجاوز ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم المحدد من قبل بنك الكويت المركزي على القروض الاستهلاكية بعد أن كان سعر الفائدة على تلك القروض مساوياً لسعر الخصم، بالإضافة إلى تخفيض الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على القروض المقسطة لتكون ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم بدلاً من أربع نقاط مئوية فوق ذلك السعر. ومن جانب آخر، تشير بيانات متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠٠٩ إلى تراجع متوسطات أسعار الفائدة على تلك الودائع بشكل ملحوظ ولجميع الأجل لتصل إلى نحو ١,٥٤٤% للودائع لأجل شهر، و١,٦٨٨% للودائع لأجل ٣ أشهر خلال عام ٢٠٠٩.

٤- واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٩ في تطبيق سياسة سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها اعتباراً من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائمة على أساس نظام تحديد سعر صرف الدينار الكويتي في ضوء التطورات التي تشهدها أسعار صرف العملات الرئيسية للدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات اقتصادية مالية وتجارية مهمة. ويساهم نظام سلة العملات في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة والناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية.

٥- عاود بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٩ إصدار أدونات الخزنة حيث قام بطرح ٨ إصدارات من تلك الأدونات (منها ٦ إصدارات استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٤٠٠ مليون دينار، وإصدارين استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمتهما الإسمية نحو ١٥٠ مليون دينار)، ليلبغ بذلك مجموع إجمالي قيمها الإسمية نحو ٥٥٠ مليون دينار. كما استحق خلال تلك الفترة ٦ إصدارات من الإصدارات السابقة لأدونات الخزنة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٤٠٠ مليون دينار (منها ٤ إصدارات استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٢٥٠ مليون دينار، وإصدارين استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمتهما الإسمية نحو ١٥٠ مليون دينار)، وبذلك بلغ إجمالي الرصيد القائم لأدونات الخزنة ما قيمته ١٥٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩.

كما قام بنك الكويت المركزي بطرح ١٧ إصداراً من **سندات الخزانة الكويتية** (استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٥٩٠ مليون دينار)، بينما استحق خلال الفترة ذاتها ٢٠ إصداراً من الإصدارات السابقة بلغ مجموع إجمالي قيمها الإسمية نحو ١٨٤١ مليون دينار (منها ١٨ إصداراً استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٦٤١ مليون دينار، وإصدارين استحقاق ٣ سنوات بلغ مجموع قيمتهما الإسمية نحو ٢٠٠ مليون دينار). وقد ترتب على ذلك تراجع الرصيد القائم لسندات الخزانة في نهاية عام ٢٠٠٩ بما قيمته ٢٥١ مليون دينار ونسبته ١١,٨% ليصل إلى نحو ١٨٧٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، وذلك مقابل نحو ٢١٣٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨. وبناءً على هذه التطورات، فقد انخفض الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أدوات وسندات الخزانة) بنحو ١٠١ مليون دينار ونسبة ٤,٧% ليصل إلى نحو ٢٠٢٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ٢١٣٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨.

وفي نطاق عمليات تنظيم مستويات السيولة المحلية، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٩ بإصدار **سنداته القابلة للتداول للبنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابته**. وفي هذا الصدد، قام بنك الكويت المركزي بطرح ٢٧ إصداراً من تلك السندات (منها ١٨ إصداراً استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٣٢٧,٥ مليون دينار، و٩ إصدارات استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٧٤٣ مليون دينار) ليلبغ مجموع إجمالي قيمها الإسمية نحو ٢٠٧٠,٥ مليون دينار. وفي الوقت ذاته، استحق ٢٤ إصداراً (منها ١٦ إصداراً استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٩١٧ مليون دينار، و٨ إصدارات استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٥١١ مليون دينار)، وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ١٤٢٨ مليون دينار، حيث نجم عن ذلك ارتفاع الرصيد القائم لسندات البنك المركزي بما قيمته ٦٤٢,٥ مليون دينار ونسبته ١٧١,٦% (من ٣٧٤,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠١٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩).

٦- واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٩ جهوده الحثيثة في مجال **الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي** المسجلة لديه من خلال المتابعة المكتبية والتفتيش الميداني على تلك الوحدات والتحقق من تطبيق الممارسات المهنية المصرفية والمالية السليمة، والالتزام بالسياسات والتعليمات الرقابية القائمة والمتوافقة مع التطورات والمستجدات العالمية في هذا الشأن. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٩ بإصدار بعض التعليمات الجديدة، وإدخال بعض التعديلات على التعليمات السابق إصدارها، وكان من أبرزها العمل على رفع نسبة العمالة الوطنية في البنوك من ٥٠% إلى الحد الوارد بقرار مجلس الوزراء (٦٠%)، وموافقة بنك الكويت المركزي بنتائج اختبارات الضغط التي تم إجراؤها وفقاً للمركز المالي لتقييم قدرة البنك على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف صعبة،

والتأكيد على عدم قيام البنوك المحلية بمنح أي قروض أو تمويل لعملائها من المؤسسات والشركات بغرض استخدامه في نشاطات غير مصرح بها لتلك المؤسسات والشركات بموجب عقود تأسيسها أو أنظمتها الأساسية، وبأن بنك الكويت المركزي سوف ينظر بتكليف جهة خارجية متخصصة في فحص وتقييم أنشطة ونظم مصرفية ومالية معينة وذلك بالانضمام إلى فريق التفنيش في الحالات التي يرى فيها بنك الكويت المركزي أن طبيعة المهمة تتطلب الاستعانة بمثل تلك الجهات، والتعميم بصدور المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعزيز الاستقرار المالي في دولة الكويت، وموافاة بنك الكويت المركزي بالتسهيلات الائتمانية / عمليات التمويل الممنوحة لقطاعات النشاط الاقتصادي المحلي المنتج، وموافاة بنك الكويت المركزي ببيان عن الالتزامات الائتمانية غير القابلة للإلغاء لمنح الائتمان والمشتقات المالية، وتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة ولائحته التنفيذية، وضرورة قيام شركات الاستثمار بموافاة بنك الكويت المركزي بتقرير مراقب الحسابات الخارجي عن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لديها عن عام ٢٠٠٩، وإخطار بنك الكويت المركزي بنتائج للتقييم الذي تجريه وكالات ومؤسسات التصنيف الدولية للبنوك الكويتية.

الجزء الثالث - المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

استعرض الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي أحدث المؤشرات المالية المتاحة لعام ٢٠٠٩ لأنواع الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية (تجارية، ومتخصصة، وإسلامية)، وشركات الاستثمار (التقليدية، والإسلامية)، وصناديق الاستثمار (التقليدية، والإسلامية)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على اتجاهات تلك المؤشرات وانعكاساتها وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. ويمكن الإشارة إلى أهم ما جاء في هذا الجزء على النحو التالي:

١. توسع الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت خلال عام ٢٠٠٩، فقد وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٩ على الترخيص مبدئيًا لتأسيس فرع لبنك إسلامي أجنبي هو مصرف الراجحي (٢٣ مارس)، وفرع لكل من بنكين تقليديين أجنبيين هما بنك مسقط (٤ مايو)، بنك المشرق (٦ يوليو) في دولة الكويت. ومن تلك البنوك الثلاثة، استكمل فرع بنك المشرق متطلبات التسجيل ليتم قيده في سجل البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي في ٢٩ يوليو ٢٠٠٩ وبيّان نشاطه وعملياته في دولة الكويت اعتبارًا من ١٣ سبتمبر ٢٠٠٩. كما أنه على صعيد النشاط المصرفي الإسلامي أعلن بنك تجاري قائم (هو بنك الكويت للمشرق الأوسط) في عام ٢٠٠٨ عن رغبته في التحول إلى بنك يعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك وفق خطة زمنية أقرها بنك الكويت المركزي لتحويله إلى نظام

الصيرفة الإسلامية. وتوسعت شبكة الفروع المحلية للبنوك التقليدية والإسلامية بافتتاح ٢٨ فرعاً محلياً جديداً خلال عام ٢٠٠٩ ليصل إجمالي عدد الفروع المحلية (بخلاف المراكز الرئيسية) لتلك البنوك إلى ٣٢٣ فرعاً في نهاية ذلك العام، مقابل ٢٩٥ فرعاً في نهاية العام السابق.

٢. ارتفع عدد شركات الاستثمار المحلية المدرجة في سجل شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠٠٩ بإضافة شركة جديدة ليصبح مجموعها ١٠٠ شركة (منها ٥٤ شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)، مقابل ٩٩ شركة في نهاية عام ٢٠٠٨ (منها ٥٣ شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية). وتراجع عدد شركات الصرافة الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من ٣٩ شركة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٨ شركة في نهاية عام ٢٠٠٩. وازداد عدد صناديق الاستثمار بإنشاء صندوق استثمار جديد ليصل مجموعها إلى ١١٢ صندوق استثمار في نهاية عام ٢٠٠٩ (منها ٥٤ صندوقاً يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)، مقابل ١١١ صندوق استثمار بنهاية العام السابق (منها ٥٤ صندوقاً يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية).

٣. سجلت البنوك المحلية نمواً في أنشطتها خلال عام ٢٠٠٩ بوتيرة متباطئة عكست التطورات السلبية لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والهبوط الحاد في أسعار الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية، والخسائر الملموسة التي تعرض لها أحد أكبر البنوك التجارية المحلية (بنك الخليج) نتيجة تعاملاته نيابة عن عملاء في المشتقات المالية والعملات الأجنبية. وفي هذا الصدد، أشار التقرير الاقتصادي إلى تحقيق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نمواً متباطئاً بمعدل سنوي بلغ نحو ٢,٨% وبقيمة بلغت نحو ١١١٧,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقارنةً بما نسبته ١٠,٤% وقيمتها ٣٦٨٧,٨ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨. وقد تضافرت لهذا النمو عدة عوامل من أهمها النمو في أرصدة بعض بنود المطلوبات، ومن أبرزها ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي، وودائع الحكومة. وفي مقابل ذلك النمو على جانب المطلوبات، ارتفعت أرصدة موجودات البنوك المحلية، ولاسيما لكل من المطالب على القطاع الخاص، والموجودات الأجنبية.

٤. ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بشكل ملموس بما يُعادل ١٣٣٧,٧ مليون دينار وبنسبة ٤٣,٢% (من نحو ٣٠٩٧,٣ مليون دينار إلى ٤٤٣٥ مليوناً) في نهاية عام ٢٠٠٩. وجاء ذلك على إثر تراجع إجمالي المطلوبات الأجنبية بنحو ٢٧٧٧,٤ مليون دينار أو ٤٨,٧% بما يفوق وبشكل ملحوظ التراجع في إجمالي الموجودات الأجنبية بنحو ١٤٣٩,٨ مليون دينار أو ١٦,٤%. وضمن هذا الإطار، أشار التقرير إلى أن البنوك المحلية لجأت إلى تقليص بعض مكونات موجوداتها واستثماراتها الأجنبية، حيث قامت بخفض ملموس في أرصدة

كل من ودائعها لدى البنوك الأجنبية بنحو ١٧٦٣,٢ مليون دينار أو ٣٢,٩%، وتسهيلاتهما الائتمانية لغير المقيمين بالدينار الكويتي والبالغ نحو ١,١ مليون دينار أو ١,٦%، وبما يفوق مجموع الزيادة في أرصدة كل من استثماراتها الأجنبية بنحو ١٢٩,٥ مليون دينار أو ٦,٦%، وتسهيلاتهما الائتمانية لغير المقيمين بالعملات الأجنبية بنحو ١٧٣,٩ مليون دينار أو ١٧,٢%، وموجوداتها الأجنبية الأخرى بنحو ٢١,٢ مليون دينار أو ٥,٦%. وفي جانب المطلوبات الأجنبية، شهدت أرصدة ودائع غير المقيمين تراجعاً بنحو ٢٧١٠,٥ مليون دينار أو ٤٨,٥% من نحو ٥٥٩١,٣ مليون دينار إلى بنحو ٢٨٨٠,٨ مليوناً، والمطلوبات الأجنبية الأخرى بنحو ٦٧ مليوناً أو ٦٢,٣% من ١٠٧,٥ ملايين دينار إلى نحو ٤٠,٥ مليوناً دينار. ويعزى تراجع أرصدة ودائع غير المقيمين بنهاية عام ٢٠٠٩ إلى تراجع ودائع كل من البنوك الأجنبية بنحو ٧٤٩,٣ مليون دينار أو ٢٧,١%، والجهات غير المصرفية المقيمة بالخارج بنحو ١٩٦١,٢ مليوناً أو ٦٩,٤%. وتُشكل هذه التطورات أحد أبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية لدى بلدان تلك الجهات غير المقيمة.

٥. واصلت البنوك المحلية اللجوء وبشكل أساسي إلى زيادة مطلوباتها المحلية (ودائع القطاع الخاص، وودائع الحكومة، وحقوق المساهمين، والودائع المتبادلة بين البنوك، ومطلوبات محلية أخرى) لتوفير الموارد المالية لعملياتها خلال عام ٢٠٠٩، وبدرجة أقل إلى تقليص موجوداتها المحلية (المتمثلة أساساً في كلٍّ من المطالب على الحكومة والموجودات المحلية الأخرى) فيما كان الاهتمام في العام السابق مركزاً بشكل أساسي على زيادة معظم بنود المطلوبات لتوفير الموارد وعلى خفض المطالب على بنك الكويت المركزي والودائع المتبادلة بين البنوك في جانب الموجودات. ويشير تحليل صافي التدفقات المالية لعمليات البنوك المحلية، في إطار استخدام الموارد المالية المحلية المتوافرة لديها خلال عام ٢٠٠٩ جاءت مختلفة عن نمطها في عام ٢٠٠٨، حيث تركزت على زيادة عناصر الموجودات المحلية (وأهمها المطالب على القطاع الخاص، والمطالب على بنك الكويت المركزي، وودائع البنوك المحلية) دون تقليص أي من عناصر المطلوبات المحلية، بعد أن كانت في عام ٢٠٠٨ موزعة في زيادة عناصر الموجودات المحلية وخفض بعض عناصر المطلوبات المحلية. ولكن تشابهت عمليات البنوك المحلية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بتحقيق استخدامات مالية محلية نقل عن حجم الموارد المالية المتاحة من عملياتها المحلية خلال العام.

٦. ساهم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية في الأنشطة والقطاعات غير النفطية المحلية وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الحد من نمو أنشطة البنوك المحلية وعوائدها. وعلى الرغم من ذلك، استمرت معظم البنوك المحلية خلال عام ٢٠٠٩ بتحقيق الأرباح وإن كان بمعدلات أقل. وتراجعت معايير الربحية لعام ٢٠٠٩ مقارنةً بمستوياتها خلال الأعوام السابقة،

حيث بلغ مجموع صافي الربح المحقق للبنوك المحلية نحو ٣٢٠,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقارنةً بنحو ٣٥٠,٧ مليوناً ونحو ١١٢٣,٩ مليوناً خلال كلٍّ من عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على الترتيب. وعند تحليل الأوضاع المالية للبنوك المحلية وتطور أدائها من خلال دلالات بعض مجموعات المؤشرات والنسب المالية، يُستدل على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل بنك منها مازال يفوق، وبصورة واضحة، الحد الأدنى المطلوب وفقاً للمقررات الدولية. وقد بلغ متوسط معيار كفاية رأس المال لدى البنوك المحلية التقليدية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي نحو ١٧,٨% في نهاية عام ٢٠٠٩ (١٦,٢% للبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)، مقارنةً بمستواه البالغ نحو ١٥,٥% في نهاية عام ٢٠٠٨ (٢٢,٧% للبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية).

٧. بلغ إجمالي الموجودات في الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية في نهاية عام ٢٠٠٩ (وعدها ١٠٠ شركة) ما قيمته نحو ١٥١١٠,٢ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٦٦٦٩ مليون دينار (لعدد ٩٩ شركة) بنهاية عام ٢٠٠٨. وتدير تلك الشركات أموالاً خارج الميزانية ضمن حساباتها النظامية بلغت قيمتها في نهاية عام ٢٠٠٩ نحو ١٧,٤ بليون دينار، يتمثل معظمها في استثمارات لأموال الغير. وعليه، فإن شركات الاستثمار المحلية تدير أموالاً على شكل موجودات وحسابات نظامية يبلغ مجموعها نحو ٣٢,٥ بليون دينار.

٨. سجلت شركات الاستثمار التقليدية (من واقع البيانات المقارنة المتوفرة عن ٤٠ شركة من أصل ٤٦ شركة) تراجعاً ملموساً في إجمالي الميزانية المجمعة لها بلغت قيمته ١٠٦٤,٣ مليون دينار ونسبته ١٢%، ليصل إلى نحو ٧٨١٩,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، مقارنةً بنحو ٨٨٨٤,١ مليوناً في نهاية العام السابق. ويأتي ذلك التراجع ليعكس في جانب الموجودات، عدة تطورات من أبرزها الانخفاض الملحوظ في كل من الاستثمارات المحلية بما قيمته ٥٠٧,١ مليون دينار ونسبته ١٩,٩% (من نحو ٢٥٤٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٢٠٣٦ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٩)، وأرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل ٣٧٤ مليون دينار ونسبته ٨,٩% (من نحو ٤١٨١,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٣٨٠٧,٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٩). ويعزى ذلك التراجع، في جانب المطلوبات، إلى الانخفاض الملموس في كل من التمويل من المقيمين بما قيمته ٤٦٥,٥ مليون دينار ونسبته ٢٢,٥% (من ٢٠٦٧,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٦٠٢,٤ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٩)، وأرصدة المطلوبات الأجنبية بما قيمته نحو ٣١٩,٦ مليوناً ونسبته نحو ١٤,٧%، ورأس المال والاحتياطي بما قيمته ١٩٢,١ مليون دينار ونسبته ٧,٢%.

٩. حققت الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (٣٨ شركة من أصل ٥٤ شركة) تراجعاً ملموساً في نهاية عام ٢٠٠٩ بلغت قيمته نحو ٦٣٩,٥

مليون دينار ونسبته نحو ٨,٩% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٦٥٢٢,٦ مليون دينار بنهاية عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ٧١٦٢,١ مليوناً بنهاية العام السابق. وتضمنت أهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمعة المذكورة في جانب الموجودات الانخفاض في كل من بند الاستثمارات المالية المحلية بما قيمته ٣٠٤,٤ ملايين دينار ونسبته ١٥,٤% (من ١٩٨١,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى نحو ١٦٧٦,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩)، وعمليات تمويل العملاء بما قيمته نحو ٢٨٣,٥ مليون دينار ونسبته ٣٤,٨%. أما في جانب المطلوبات، فقد شهد بند حقوق المساهمين ارتفاعاً بما قيمته ٥٥,٢ مليون دينار (٢,٥%) لتصل إلى نحو ٢٢٩٠,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنةً بنحو ٢٢٣٤,٩ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٨، وانخفض بند المطلوبات الأجنبية بنحو ١٠٨,٣ مليون دينار وبنسبة ٦,٦% ليبليغ ما قيمته نحو ١٥٣٠,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، مقابل نحو ١٦٣٨,٨ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٨).

١٠. بلغ حجم أرصدة الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية وعددها ١٠٠ شركة في نهاية عام ٢٠٠٩ (٤٦ شركة تقليدية و ٥٤ شركة إسلامية) ما قيمته ١٧٤٣٣ مليون دينار (منه ١٤٣٩٧,٧ مليوناً أو ٨٢,٦% لشركات الاستثمار التقليدية، و ٣٠٣٥,٣ مليوناً أو ١٧,٤% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مسجلةً بذلك انخفاضاً بنحو ١٨٠٤,١ مليون دينار أو ٩,٤% عن مستواها البالغ ١٩٢٣٧,١ مليون دينار (منه ١٥٩٨٢,٨ مليون دينار أو ٨٣,١% لشركات الاستثمار التقليدية، و ٣٢٥٤,٤ مليوناً أو ١٦,٩% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) لعدد ٩٩ شركة مسجلة (٤٦ شركة تقليدية، و ٥٣ شركة إسلامية) في نهاية عام ٢٠٠٨.

١١. بلغ إجمالي موجودات صناديق الاستثمار المنشأة محلياً نحو ١٥٠٣,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ (لعدد ٧٤ صندوق استثماري)، مقابل نحو ٢٩٦٨,٤ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٨ (لعدد ٩٥ صندوق استثماري). وجاء معظم تمويلها من رأس المال وحقوق الملاك. وقد بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة (لعدد ٧٤ صندوق تم اعتماد بياناتهم المالية) نحو ١٧٢٤,٢ مليون دينار ومجموع حقوق الملاك فيها نحو ١٤٨٠,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، مقابل نحو ٢٨٢٠,٦ مليوناً و ٢٨٩٣,١ مليوناً على الترتيب في نهاية عام ٢٠٠٨، وتتركز استثمارات هذه الصناديق بصفة أساسية في سوق الكويت للأوراق المالية وقطاع العقار المحلي. وقد سجلت صناديق الاستثمار خسائر صافية في عملياتها خلال عام ٢٠٠٩ بلغت قيمتها نحو ١٧٦,١ مليون دينار (لعدد ٧٤ صندوق استثماري) مقابل خسائر صافية بنحو ١٠٨٢ مليوناً (لعدد ٩٥ صندوق استثماري) في العام السابق. والجدير بالذكر أن صناديق الاستثمار لم تجري توزيعات نقدية على حملة الحصص (الوحدات) خلال عام ٢٠٠٩، في حين

وزعت نحو ٣,٦ مليون دينار في العام السابق. ومن جانب آخر، بلغ عدد صناديق الاستثمار الأجنبية المسوقة محلياً ١١٧ صندوقاً استثمارياً أجنبياً تم تسويقها محلياً خلال عام ٢٠٠٩، مقابل نحو ١٢٠ صندوقاً في نهاية العام السابق. واكتتب المستثمرون المقيمون في تلك الصناديق الاستثمارية بمبالغ وصل رصيدها إلى نحو ٢٥٩١,٣ مليون دينار بنهاية عام ٢٠٠٩، مقابل ٢٨٠٥,٤ ملايين بنهاية العام السابق (أي بانخفاض قيمته ٢١٤,١ مليون دينار أو ٧,٦%).

١٢. ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية (وعددها ٣٨ شركة صرافة محلية مسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته) ليلبلغ ١٠٧,٣ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، مرتفعاً بما قيمته نحو ٢,٤ مليون دينار ونسبته ٢,٣% عن مستواه البالغ ١٠٤,٨ ملايين في نهاية العام السابق. وشهدت نسب الربحية لدى شركات الصرافة المحلية تحسناً خلال عام ٢٠٠٩، حيث ارتفعت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء من ١١,٥% عن عام ٢٠٠٨ إلى ١٣,٥% عن عام ٢٠٠٩، وذلك أساساً بفعل ارتفاع صافي الربح بنحو ٢,٧ مليون دينار وبنسبة ٣٧,٢% (من نحو ١٠ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ مقابل ٧,٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٨) مقابل ارتفاع قيمة إجمالي الموجودات بنسبة ٢,٣%. إلى جانب ذلك، ارتفع مستوى "الملاءة"، المتمثل في نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات إلى نحو ٦٨,٦% في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٦٠,٣% في نهاية العام السابق. ويصل مستوى "الملاءة" إلى ما نسبته نحو ٦٥,٥% في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٥٧,٩% في نهاية عام ٢٠٠٨، إذا ما نسبت حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية.

الجزء الرابع - المالية العامة:

١ - أظهرت بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ارتفاع قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة بما قيمته ١٩٨٣,٢ مليون دينار ونسبته ١٠,٤% لتصل إلى نحو ٢١٠٠٥,٨ ملايين دينار مقارنةً بنحو ١٩٠٢٢,٦ مليوناً للسنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧. وقد نتج ذلك الارتفاع عن زيادة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته نحو ١٩٩١,٢ مليون دينار ونسبته ١١,٢% (لتصل إلى نحو ١٩٧١٠,٧ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٧٧١٩,٥ مليوناً للسنة المالية السابقة)، وانخفاض الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته نحو ٨ ملايين دينار ونسبته ٠,٦% (لتصل إلى نحو ١٢٩٥,١ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٣٠٣,١ مليوناً للسنة المالية السابقة).

٢ - ازدادت قيمة **المصروفات العامة الفعلية** ضمن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بنحو ٨٥٦٤,٢ مليون دينار ونسبة ٨٨,٣% لتصل إلى نحو ١٨٢٦٢,٢ مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة، مقابل نحو ٩٦٩٨ مليوناً للسنة المالية السابقة. وشملت تلك الزيادة جميع أبواب المصروفات، وعلى الأخص الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) الذي استحوذ على نحو ٧٦,٩% من الزيادة في قيمة المصروفات الفعلية للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، حيث ارتفعت قيمة المصروفات الفعلية للباب الخامس بما قيمته نحو ٦٥٨٤,٤ مليون دينار ونسبته ١٥٨,٤%. وشكلت الزيادة في المصروفات الفعلية لكل من الباب الأول (الأجور والمرتبات)، والباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) المرتبة الثانية (٢١%) من تلك الزيادة خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، حيث ارتفعت المصروفات الفعلية لكل من البابين المذكورين بما قيمته نحو ٥٦٢,١ مليون دينار و١٢٣٣,٩ مليوناً على الترتيب، وبما نسبته ٢٢,٧% و٦٩,٨% على التوالي، وذلك مقارنةً بالسنة المالية السابقة.

٣ - سجلت الموازنة العامة، وكمحصلة للتطورات على صعيد كل من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، **فائضاً فعلياً** وصلت قيمته خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو ٢٧٤٣,٦ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ٩٣٢٤,٦ مليوناً للسنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو ٦٥٨١ مليون دينار ونسبته ٧٠,٦%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

٤ - تناول التقرير أهم ملامح **الموازنة العامة المعتمدة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٠/٠٩**، حيث تضمنت تلك الموازنة العامة تراجعاً في **تقديرات جملة الإيرادات العامة** قيمته نحو ٤٦٠٤,٢ مليون دينار ونسبته ٣٦,٣% لتصل تقديرات تلك الإيرادات إلى نحو ٨٠٧٤,٥ مليوناً، مقارنةً بتقديرات الموازنة المعتمدة للسنة المالية السابقة. ويُعزى ذلك التراجع محصلة لانخفاض قيمة تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته ٤٧٢٨,٢ مليون دينار ونسبته ٤٠,٦% (لتصل إلى نحو ٦٩٢٤,٥ مليوناً، مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية السابقة)، وارتفاع قيمة الإيرادات غير النفطية بما قيمته نحو ١٢٣,٩ مليون دينار ونسبته ١٢,١% (لتصل إلى نحو ١١٥٠ مليوناً، مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية السابقة).

٥ - انخفضت **اعتمادات المصروفات** ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بنحو ٦٨٦٨,٢ مليون دينار ونسبتها ٣٦,١% عن اعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية السابقة لتصل إلى نحو ١٢١٢٩ مليوناً مقارنةً بنحو ١٨٩٩٧,٢ مليون دينار للسنة

المالية السابقة. وقد شمل ذلك الانخفاض جميع أبواب المصروفات، باستثناء كل من اعتمادات مصروفات الباب الأول (المرتبات والأجور) والتي ارتفعت بنحو ٢٦٦ مليون دينار ونسبتها ٨,٣% (لتصل إلى نحو ٣٤٧٦ مليوناً، مقارنةً بنحو ٣٢١٠ مليون دينار للسنة المالية السابقة)، واعتمادات مصروفات الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) والتي ارتفعت بما قيمته ١٦٥ مليون دينار ونسبتها ٩٢,٢% (لتصل إلى نحو ٣٤٤ مليوناً، مقارنةً بنحو ١٧٩ مليون دينار للسنة المالية السابقة).

٦ - تضمنت الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠/٠٩ عجزاً تقديرياً قيمته نحو ٤٠٥٤,٤ مليون دينار مقابل عجز تقديري قيمته نحو ٦٣١٨,٥ مليوناً للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

٧ - تناول التقرير تطور العمليات المالية الحكومية من خلال تحليل التطورات على صعيد كل من الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠/٠٩ خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٩) من السنة المالية المذكورة، وذلك استناداً إلى البيانات المتوافرة من كشوف المتابعة الشهرية. ويشير التقرير إلى انخفاض قيمة إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال تلك الفترة من السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ لتصل إلى نحو ١٢٩٠٢,٩ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٨٥٥٤,٤ مليون للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٥٦٥١,٥ مليون دينار ونسبتها ٣٠,٥%. ونتج معظم ذلك الانخفاض (٩٥,٥%) من انخفاض الإيرادات النفطية المحصلة خلال الفترة (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٩) لتصل إلى نحو ١٢١٧٨,٦ مليون دينار مقابل نحو ١٧٥٧٤,٩ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨ وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٥٣٩٦,٣ مليوناً ونسبتها ٣٠,٧%. في حين شكل الانخفاض في الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ نحو ٤,٥% من إجمالي الانخفاض في الإيرادات الفعلية المحصلة خلال ذات الفترة، حيث انخفضت قيمة الإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته ٢٥٥,١ مليون دينار ونسبته ٢٦% لتصل إلى نحو ٧٢٤,٣ مليوناً مقارنةً بنحو ٩٧٩,٤ مليون دينار للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨.

٨ - سجلت المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٩) تراجعاً ملحوظاً بلغت قيمته نحو ٣٠٤٤,٦ مليون دينار ونسبته ٣٤,٩% لتصل إلى نحو ٥٦٨٥,٤ مليون دينار (ما يُعادل ٤٦,٩% من جملة اعتمادات المصروفات للموازنة العامة لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ١٢١٢٩ مليون دينار)، مقابل نحو ٨٧٢٩,٧ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة (أو ما يُعادل

٤٦% من جملة اعتمادات المصروفات للموازنة العامة لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ١٨٩٩٧,٢ مليون دينار).

٩ - سجلت الموازنة العامة، انعكاساً لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠١٠/٠٩، فائضاً فعلياً خلال تلك الفترة بلغت قيمته نحو ٧٢١٧,٥ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ٩٨٢٤,٦ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠٠٩/٠٨، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو ٢٦٠٧,١ ملايين دينار ونسبتها ٢٦,٥%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

الجزء الخامس - تطورات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

١ - تراجع قيمة فائض الميزان السلعي (قيمة الصادرات السلعية ناقصاً الواردات السلعية على أساس "قوب") لتصل إلى نحو ٩٥٧٢ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بنحو ١٧٢٠٦ ملايين لعام ٢٠٠٨، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٧٦٣٤ مليوناً ونسبته ٤٤,٤%. وقد جاء ذلك الانخفاض نتيجة لتراجع إجمالي قيمة الصادرات السلعية بدرجة أكبر من تراجع إجمالي قيمة الواردات السلعية.

فمن جهة، تراجع إجمالي قيمة الصادرات السلعية (على أساس "قوب") ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ١٤٤٨٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقابل نحو ٢٣٣٧٣ مليوناً لعام ٢٠٠٨، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٨٨٨٥ مليون دينار ونسبته ٣٨%. ومن جهة أخرى، شهد عام ٢٠٠٩ تراجعاً في إجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس "قوب") ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٤٩١٦ مليون دينار مقابل نحو ٦١٦٧ مليوناً لعام ٢٠٠٨، بما يمثل انخفاضاً قيمته ١٢٥١ مليوناً (٢٠,٣%). ويأتي الانخفاض في قيمة الصادرات السلعية ليعكس بالدرجة الأساسية التراجع في متوسطات أسعار تصدير النفط الكويتي (النفط الخام والمكرر والغاز المسال) خلال عام ٢٠٠٩، وما صاحب ذلك من انخفاض في إجمالي قيمة الصادرات النفطية لتصل إلى نحو ١٣٤١٥ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ٢٢٢٠٠ مليوناً لعام ٢٠٠٨، أي بتراجع قيمته ٨٧٨٥ مليون دينار ونسبته ٣٩,٦%.

٢ - انخفاض قيمة عجز حساب الخدمات، الذي يعكس قيمة صافي المعاملات بين المقيمين في الاقتصاد المحلي والمقيمين في باقي اقتصادات العالم والمرتبطة بخدمات النقل والتأمين والسفر والاتصالات والتشييد والخدمات المالية والخدمات الأخرى، بما قيمته ٣٧٩ مليون دينار

(٣٦,٩%) لتصل إلى نحو ٦٤٧ مليوناً خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو ١٠٢٦ مليوناً خلال العام السابق. ويأتي ذلك الانخفاض ليعكس بالدرجة الأساسية التراجع في إجمالي قيمة مدفوعات المقيمين في الاقتصاد المحلي المدرجة بالجانب المدين بالحساب المذكور، وخصوصاً فيما يتعلق بخدمات النقل والتأمين والخدمات الأخرى.

٣- انخفاض صافي قيمة الدخل من الاستثمارات الخارجية ضمن بند "الدخل من الاستثمار" ليصل إلى نحو ٢٢٢٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقابل نحو ٢٨٨٨ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨، بما يمثل تراجعاً بلغت قيمته ٦٦٥ مليون دينار ونسبته ٢٣%. وقد شمل ذلك الانخفاض كلاً من قيمة عوائد الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، وقيمة عوائد الاستثمارات الخارجية للحكومة العامة والبنوك المحلية والقطاعات الأخرى.

٤- ارتفاع صافي قيمة التحويلات الجارية (بدون مقابل) من المقيمين إلى غير المقيمين لتصل إلى نحو ٢٩١٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بنحو ٢٨٧٤ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨، وبما يمثل زيادة قيمتها ٤٢ مليون دينار ونسبتها ١,٥%. وفي حين انخفضت قيمة التحويلات الجارية للحكومة العامة إلى الخارج بنحو ٤٦ مليون دينار (٦٣,٩%) من نحو ٧٢ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٢٦ مليوناً خلال عام ٢٠٠٩، فقد زادت قيمة التحويلات الجارية من القطاعات الأخرى (والتي تمثل تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج أبرز مكوناتها) نحو الخارج بنحو ٨٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ لتبلغ نحو ٢٨٩٠ مليون دينار مقابل نحو ٢٨٠٢ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨.

٥- في ضوء التطورات السابقة، تبين أن التراجع في فائض الحساب الجاري في عام ٢٠٠٩ قد جاء نتيجة أساسية للتراجع في كل من فائض الميزان السلعي وصافي قيمة الدخل من الاستثمارات الخارجية، وذلك على الرغم من الانخفاض في قيمة العجز في حساب الخدمات، والارتفاع المحدود في قيمة صافي التحويلات الجارية إلى الخارج. وعلى وجه التحديد، يمثل التراجع في فائض الميزان السلعي والذي بلغ نحو ٧٦٣٤ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، الجانب الأكبر (٩٥,٩%) من التراجع في فائض الحساب الجاري والذي بلغ نحو ٧٩٦٣ مليون دينار، مقارنةً بالعام السابق.

٦- سجل الحساب الرأسمالي تراجعاً في صافي قيمة التحويلات الرأسمالية من الخارج بنحو ١٦٧ مليون دينار وبنسبة ٣٥,٩% ليصل صافي قيمة تلك التحويلات إلى نحو ٢٩٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقابل ٤٦٥ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع قيمة تحويلات التعويضات التي حصل عليها المقيمون (حكومة، وأفراد، وشركات) من لجنة التعويضات التابعة لهيئة الأمم المتحدة بصفة أساسية.

٧- سجل الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت تدفقاً صافياً إلى الخارج بلغ نحو ٦٧٤٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، وبما يمثل تراجعاً قيمته ٧٠٤٣ مليوناً ونسبته ١,١% مقارنةً بمستواه خلال عام ٢٠٠٨ والبالغ نحو ١٣٧٨٦ مليوناً. وقد جاء ذلك التراجع خلال عام ٢٠٠٩، كمحصلة للتطورات التالية:

أ - ارتفاع صافي قيمة الأصول الكويتية المستثمرة في الخارج ضمن بند "الاستثمار المباشر (صافي)" بنحو ٢٤٦٤ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بزيادة في صافي قيمة تلك الأصول بنحو ٢٤٤٥ مليوناً، وبما يمثل نمواً محدوداً بنحو ٠,٨% مقارنةً بالعام السابق.

ب- تراجع صافي قيمة الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج ضمن بند "الاستثمار في محافظة الأوراق المالية (صافي)" بنحو ٢١٨٧ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بنمو بلغت قيمته نحو ٧٥٦٢ مليوناً خلال العام السابق.

ج - ارتفاع صافي قيمة الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج ضمن بند "استثمارات أخرى (صافي)"، والمُعبر عن التغير في صافي قيمة كل من الائتمان التجاري والقروض والعملة والودائع وغير ذلك من استثمارات، بما قيمته ٦٤٦٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقارنةً بارتفاع بلغت قيمته نحو ٣٧٩٩ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨، وبما يمثل نمواً بنحو ٢٦٦٧ مليون دينار ونسبة ٧٠,٢% مقارنةً بالعام السابق.

٨- حقق الميزان الكلي، والمُعبر عن محصلة التطورات المشار إليها آنفاً خلال عام ٢٠٠٩، فائضاً بلغت قيمته نحو ١٠٨٨ مليون دينار، مقارنةً بفائض بلغت قيمته نحو ١٧٢ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨. ويعكس الفائض المُحقق في الميزان الكلي لإحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠٠٩ الزيادة في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة (١٠٨٨ مليون دينار) في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنةً بمستوى ذلك الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٨.

٩- وبالنظر إلى الوضع الكلي لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع ليشمل التغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي بالإضافة إلى التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الجهات الحكومية، فإن الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت يظهر فائضاً بنحو ٤٥٩٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩، مقارنةً بفائض بلغ نحو ٨٤٢٠ مليوناً خلال العام السابق، وبانخفاض قيمته نحو ٣٨٢٧ مليوناً ونسبته ٤٥,٥%.

الجزء السادس - تطورات سوق الكويت للأوراق المالية:

١ - شهدت المؤشرات الرئيسية للتعاملات في سوق الكويت للأوراق المالية أداءً مختلطاً خلال عام ٢٠٠٩، حيث انخفضت إجماليات كل من قيمة التداول (بنحو ١٣,٩ بليون دينار وبنسبة ٣٨,٩%)، وعدد الصفقات (بنحو ٦٠,٥ ألف صفقة وبنسبة ٣%) خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق. في المقابل، ارتفعت كمية التداول (بنحو ٢٥,٥ مليون سهم وبنسبة ٣١,٥%) لذات الفترة، ليصل إجمالي التداولات خلال عام ٢٠٠٩ نحو ٢١,٨ بليون دينار (للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة)، ونحو ١٠٦,٣ بليون سهم (لإجمالي كمية الأسهم المتداولة)، ونحو ١,٩ بليون صفقة (لإجمالي عدد الصفقات). وانخفضت المعدلات اليومية لمؤشري القيمة وعدد الصفقات (٣٩,٩% للقيمة و٣,٧% لعدد الصفقات) مقابل ارتفاع المعدل اليومي لكمية التداول (٢٩,٤% للكمية) خلال عام ٢٠٠٩.

٢ - اتجه المؤشر العام للأسعار (١٩٩٣/١٢/٢٩ = ١٠٠٠ نقطة) في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠٠٩ نحو الانخفاض، حيث أقفل عند مستوى ٧٠٠٥,٣ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٩ منخفضاً بنحو ٧٧٧,٣ نقطة ونسبته ١٠% عن إقفال العام السابق والبالغ نحو ٧٧٨٢,٦ نقطة. وكذلك، اتخذ المؤشر الوزني للأسعار (٢٠٠٠/١٢/٢٦ = ١٠٠) الاتجاه ذاته ولكن بمعدل أقل، حيث أقفل عند مستوى ٣٨٥,٧٥ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٤٠٦,٧ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٨، وبما يمثل انخفاضاً بنحو ٢٠,٩٥ نقطة وبنسبة ٥,٢%. وكان أعلى مستوى وصل إليه المؤشر العام للأسعار خلال عام ٢٠٠٩ في شهر يونيو (٨٣٧١,١ نقطة في نهاية تعاملات يوم ٣ يونيو)، في حين بلغ أدنى مستوى له في شهر مارس (٦٣٩١,٥ نقطة في نهاية تعاملات يوم ١ مارس).

٣ - جاء الأداء المتباين الذي شهده سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠٠٩ مدفوعاً ببعض العوامل التي أثرت سلباً على نشاطه ومن أهمها تراجع أداء الشركات وأرباحها الربع سنوية وما ترتب على ذلك بروز التوقعات السلبية حول أداء تلك الشركات خلال العام، كما استمرت تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال عام ٢٠٠٩ على المراكز المالية للشركات المدرجة بالسوق، ولا سيما فيما يتعلق بعدم قدرة تلك الشركات على سداد إلتزاماتها المالية تجاه الجهات الدائنة. وتأثر السوق في بعض فترات عام ٢٠٠٩ بتطورات الأوضاع السياسية المحلية التي ألقّت بظلالها على السوق. وتفاعل السوق سلباً بالتكهنات المرتبطة بانكشاف الشركات المدرجة في السوق على قروض بعض المجاميع الاستثمارية. إلا أن السوق قد تأثر في بعض فترات العام بشكل إيجابي خصوصاً فيما يتعلق بتشكيل فريق العمل الاقتصادي في نهاية عام ٢٠٠٨ لمواجهة آثار انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد

الكويتي، وتتويجاً لجهود ومقدمات الفريق المذكور صدر المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعزيز الاستقرار المالي في البلاد في ٢٦ مارس ٢٠٠٩، ولائحته التنفيذية في ٢ أبريل ٢٠٠٩. وقد انعكس ذلك على أداء السوق الذي شهد نشاطاً ملحوظاً في ذلك الشهر.

٤ - تراجعت القيمة الإجمالية لصافي أرباح (وخسائر) ١٩٤ شركة مدرجة خلال عام ٢٠٠٩ في سوق الكويت للأوراق المالية إلى نحو ٦,٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٣,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ وبما يمثل تراجعاً قيمته ١٧,١ مليون دينار ونسبتها ٧٢,٥%، حيث بلغ مجموع قيمة صافي أرباح الشركات الرابحة خلال عام ٢٠٠٩ (١٠٤ شركة) نحو ١٥٨٣,٧ مليون دينار مقابل ١٠٩ شركة رابحة خلال عام ٢٠٠٨ بلغت قيمتها نحو ٢١١٦,٧ مليون دينار. ومن جانب آخر، سجلت ٩٠ شركة خسائر خلال عام ٢٠٠٩ بلغ مجموعها نحو ١٥٩٠,٢ مليون دينار مقابل ٨٢ شركة محققة خسائر خلال عام ٢٠٠٨ بلغت قيمتها نحو ٢١٤٠,٣ مليون دينار. وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية نحو ٣٠٢٢٠,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٣٣١٢٥,٦ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، وتراجع قيمته ٢٩٠٤,٨ مليون دينار ونسبتها ٨,٨%. ومن العناصر الرئيسية التي ساهمت في تراجع القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام ٢٠٠٩ صافي التغير في حركة أسعار أسهم الشركات (١٣,٣%).

٥ - ارتفع عدد الأسهم المصدرة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بنحو ٥٢٧٧ مليون سهم وبما نسبته ٥,٦%، ليصل إلى نحو ٩٩٦٩١ مليون سهم في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنةً بنحو ٩٤٤١٣ مليون سهم في نهاية عام ٢٠٠٨. ويرجع الارتفاع في عدد الأسهم المصدرة خلال عام ٢٠٠٩ إلى عدة عناصر، يأتي في مقدمتها من حيث الأهمية النسبية، قيام الشركات بزيادة رؤوس أموالها وكذلك إصدارها لأسهم المنحة، وبلغ عدد الشركات الجديدة المدرجة ثلاث شركات خلال عام ٢٠٠٩، ليصل عدد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية إلى ٢٠٤ شركة في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٧٦)
تطور أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية
(القيمة بالمليون دينار)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	البيان
					الحسابات القومية:
٣١٥٠٠,١	٣٩٩٩٠,٥	٣٢٥٨٠,٥	٢٩٤٦٩,٦	٢٣٥٩٣,٢	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
١٤١٨٥,٥	٢٣٦٠٨,١	١٧٠٤٧,٦	١٦٤٧٨,٣	١٢٢٣٢,٨	قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي
١٧٠٨٨,٣	١٦١٦٥,٣	١٥٣١٧,٢	١٢٨٠٤,٥	١١١٨٦,٨	القطاعات غير النفطية
٧٥٠,٢	٨٣٧,٨	٩٠٦,٦	٨٢٩,٤	٩٧٠,٢	منها: المنتجات البترولية
٢٢٦,١	٢١٧,١	٢١٥,٧	١٨٦,٨	١٧٣,٦	رسوم الاستيراد
...	...	١٨٧٦٥,١	١٧٩٨٠,٧	١٧٠٨٨,١	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)
...	...	٧١٤٦,٨	٧٣٤٠,٦	٧١٤٣,٢	النفط الخام والغاز الطبيعي
...	...	١١٤٦٩,٢	١٠٤٨٠,٢	٩٧٩٣,٤	القطاعات غير النفطية
...	...	٦١٨,٨	٦٠٩,٠	٥٨٣,٩	منها: المنتجات البترولية
...	...	١٤٩,١	١٥٩,٩	١٥١,٥	رسوم الاستيراد
					الأسعار المحلية:
١٣٦,٠	١٣٠,٨	١١٨,٣	١١٢,١	١٠٨,٨	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (٢٠٠٠ = ١٠٠)
					الإجماليات والمؤشرات النقدية والمصرفية:
٢٤٨٩٥,٨	٢١٩٥٠,٢	١٨٩٥٩,٩	١٥٩٢٠,٦	١٣٠٨٦,٢	عرض النقد (ن٢)
٤٧١٤,٠	٤٣٧٠,٣	٤١٤٦,٧	٣٥٥٠,٣	٣٧٢٧,٤	الكتلة النقدية (ن١)
٢٠١٨١,٨	١٧٥٧٩,٩	١٤٨١٣,٢	١٢٣٧٠,٣	٩٣٥٨,٨	شبه النقد
٢٤١٢٠,١	٢١٢٤٢,٤	١٨٣١٨,٤	١٥٢٦٤,٢	١٢٥٠٧,٥	ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية
٢١٣٦٧,٢	١٩٣٤٣,٢	١٦٦٣٥,٦	١٣٠١٩,٧	١٠٩٥٩,٥	منها: بالدينار
٢٥١٠٤,٥	٢٣٦٦٧,٦	٢٠١٣٨,٧	١٤٩٣٣,٧	١١٨٢٧,٣	التسهيلات الائتمانية للمقيمين من البنوك المحلية
٦٢٩,٧	٦١٧,٠	٦٣١,٢	٧٥٦,٠	٧٨٩,٠	منها: القروض الاستهلاكية
٤٤٣٥,٠	٣٠٩٧,٣	١٤٠٩,٩	٢١٢٩,٦	١٥٣٣,٦	صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية
٤٠٣٦٠,٤	٣٩٢٤٢,٨	٣٥٥٥٥,٠	٢٦٩٩٠,٠	٢١٦١١,٦	الميزانية المجمع للبنوك المحلية
٢٨٦,٧٥	٢٧٥,٩٠	٢٧٣,٨٠	٢٨٩,١٤	٢٩٢,٠٠	سعر صرف الدولار في نهاية العام مقابل الدينار الكويتي (فلس)
					أدوات الدين العام:
٢١٤٠,٠	١٦٩٥,٠	١٦٤١,٠	٢٢٩٦,٦	٢٩٦٩,٠	قيمة الإصدارات:
٥٥٠,٠	-	-	-	٥٦٢,٠	أدوات الخزانة
١٥٩٠,٠	١٦٩٥,٠	١٦٤١,٠	٢٢٩٦,٦	٢٤٠٧,٠	سندات الخزانة
٢٢٤١,٠	١٨٦١,٠	١٦٤١,٠	٢٤٠٧,٠	٢٩٨٩,٠	الاستحقاقات:
٤٠٠,٠	-	-	-	١٦٥٠,٠	أدوات الخزانة
١٨٤١,٠	١٨٦١,٠	١٦٤١,١	٢٤٠٧,٠	١٣٣٩,٠	سندات الخزانة
٢٠٢٩,٠	٢١٣٠,٠	٢٢٩٦,٠	٢٢٩٦,٦	٢٤٠٧,٠	الأرصدة بنهاية العام:
١٥٠,٠	-	-	-	-	أدوات الخزانة
١٨٧٩,٠	٢١٣٠,٠	٢٢٩٦,٠	٢٢٩٦,٦	٢٤٠٧,٠	سندات الخزانة

تابع جدول رقم (٧٦)
تطور أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية
(القيمة بالمليون دينار)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	البيان
					سندات بنك الكويت المركزي
٢٠٧٠,٥	١٢٤٦,١	٢٢٨٠,٦	١٢٦١,٠	٤٧٤,٠	قيمة الإصدارات
١٣٢٧,٥	٦٨٩,١	١٤١٣,٦	١٢٦١,٠	٤٧٤,٠	٣ أشهر
٧٤٣,٠	٥٥٧,٠	٨٦٧,٠	-	-	٦ أشهر
١٤٢٨,٠	١٤٦٢,٢	٢٠٤٦,٠	١٠٢٩,٠	٣٥٠,٠	الاستحقاقات
٩١٧,٠	٨٠٦,٢	١٥١٩,٠	١٠٢٩,٠	٣٥٠,٠	٣ أشهر
٥١١,٠	٦٥٦,٠	٥٢٧,٠	-	-	٦ أشهر
١٠١٧,٠	٣٧٤,٥	٥٩٠,٦	٣٥٦,٠	١٢٤,٠	الأرصدة
٥٤٤,٠	١٣٣,٥	٢٥٠,٦	٣٥٦,٠	١٢٤,٠	٣ أشهر
٤٧٣,٠	٢٤١,٠	٣٤٠,٠	-	-	٦ أشهر
(٢٠١٠/٠٩)	(٢٠٠٩/٠٨)	(٢٠٠٨/٠٧)	(٢٠٠٧/٠٦)	(٢٠٠٦/٠٥)	المالية العامة (سنوات مالية) ^(١) :
١٧٦٨٧,٩	٢١٠٠٥,٨	١٩٠٢٢,٦	١٥٥٠٩,٣	١٣٧٢٨,١	الإيرادات العامة
١١٢٥٠,٧	١٨٢٦٢,٢	٩٦٩٨,٠	١٠٣٠٦,٤	٦٨٦٢,٠	المصروفات العامة
٦٤٣٧,٢	٢٧٤٣,٦	٩٣٢٤,٦	٥٢٠٢,٩	٦٨٦٦,١	الفائض أو العجز ^(٣)
					التجارة الخارجية:
١٤٤٧٢,٤	٢٣٤٨١,٥	١٧٧٧٠,١	١٦٢٥٢,٩	١٣١٠١,٦	قيمة إجمالي الصادرات، ومنها:
١٣٤١٥,٢	٢٢٢٠٠,١	١٦٧٨٠,٠	١٥٤٢٩,٧	١٢٣٩٢,٦	قيمة الصادرات من النفط ^(٤)
٥١٥٧,٧	٦٦٧٨,٧	٦٠٦١,٥	٥٠٠٠,٥	٤٦١٣,٩	قيمة إجمالي الواردات (سيف)
					ميزان المدفوعات:
٨٢٣٢	١٦١٩٥	١١٧٤٧	١٣١٤٨	٨٧٨١	الحساب الجاري
٩٥٧٢	١٧٢٠٦	١٢٠٩٧	١١٦٦٩	٨٨٣٣	الميزان السلمي
٦٤٧-	١٠٢٦-	٩٠٢-	٦٣٧-	١١٥١-	حساب الخدمات (صافي)
٢٢٢٣	٢٨٨٨	٣٥٢٢	٣١٨٢	٢٠٩٧	حساب الدخل (صافي)
٢٩١٦-	٢٨٧٤-	٢٩٧١-	١٠٦٦-	٩٩٩-	التحويلات الجارية (صافي)
					سوق الكويت للأوراق المالية:
					(لا تتضمن معاملات صناديق الاستثمار)
٢١٨٢٨,٩	٣٥٧٤٧,١	٣٧٠٠٩,٤	١٧٢٨٣,٩	٢٨٤٢٠,٨	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دينار)
١٠٦٣٣١,٧	٨٠٨٥٠,٨	٧٠٤٣٧,٩	٣٧٦٥٧,٩	٥٢٢٤٥,١	كمية الأسهم المتداولة (مليون سهم)
١٩٣٩,٠	١٩٩٧,٧	٢١٠١,٧	١٤٨٦,٢	١٩٥٥,٤	عدد الصفقات (ألف صفقة)
٧٠٠,٣	٧٧٨٢,٦	١٢٥٥٨,٩	١٠٠٦٧,٤	١١٤٤٥,١	مؤشر الأسعار (١٠٠=١٩٩٣/١٢/٢٩)
٣٨٥,٨	٤٠٦,٧	٧١٥,٠	٥٣١,٧	٥٦٢,٢	المؤشر الوزني (١٠٠=٢٠٠٠/١٢/٢٦)

(١) البيانات مصدرها الحسابات الختامية، (سنوات مالية تنتهي في مارس).

(٢) كشوف المتابعة الشهرية للفترة (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٧).

(٣) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٤) تقديرات بنك الكويت المركزي لكل من الصادرات النفطية، وكذلك التجارة الخارجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

(...) بيانات غير متاحة.